

المجالات غير اللغوية في النحو العربي (أمثلة وشواهد)

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

د. أحمد الشايب عرباوي

chaiba3@gmail.com . كلية الآداب واللغات - جامعة الوادي - الجزائر

Article info معلومات المقال	ملخص Abstract
تاريخ الاستلام : 2021/09/07 تاريخ القبول : 2021/10/17	اجتهد النحويون في وضع قواعد للغة العربية تحفظ ألسنة المستعملين لها من اللحن، وفي خضم ذلك اعتمدوا على علوم أخرى لمزيد من الدقة والتمحيص والتعليل.
الكلمات المفتاحية: المجالات؛ العقيدة؛ كلام؛ اللغوية؛ أصول.	تتناول الدراسة نماذج من المجالات غير اللغوية التي سلكها النحاة وهم يضعون للعربية قواعدها، هذه المجالات التي ظهرت في الاستعانة بعلم الكلام وعلم العقيدة الإسلامية، فكان تأثيرهم بعلم الكلام في المباحث الأصولية، وكان تأثيرهم بمسائل العقيدة الإسلامية في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية بوجه عام. تهدف الدراسة إلى إبراز طبيعة العلاقة التي ربطت النحو العربي بهذه المجالات غير اللغوية، من أجل أن تكون نظرة الدارسين إليه أكثر دقة وموضوعية.
Key words (05) fields; belief; theology; linguistic; fundamental.	Abstract The study deals with examples of non-linguistic fields that the grammarians used while laying the rules for Arabic. These fields appeared in the use of theology and the science of Islamic belief, as they were influenced by theology in fundamentalist investigations and by Islamic belief, in the grammar directing of the Quranic verses in general. The study aims to highlight the nature of the relationship that linked grammar in these non-linguistic fields, and therefore the researchers' view of Arabic grammar will be more accurate and objective.

المؤلف المرسل أحمد الشايب عرباوي

مقدمة:

جاء في تعريف النحو أنه "انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره، كالتثنية والجمع والتحقيق والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة، فينطق بها وإن لم يكن منهم، وإن شذ بعضهم عنها رد به إليها"¹.

هذا هو النحو، وهذا هو الهدف منه، لكن النحو العربي كأى علم من العلوم بدأ بسيطاً لصيقاً بمجاله، وهو استقراء ما نطقته العرب، ثم الانتقال بعد ذلك إلى التعقيد والتنظير، وعبر العصور تفرعت مسائل هذا العلم وتشعبت، فاحتاج علماءه إلى علوم أخرى يشبعون بها فهمهم في البحث والتمحيص ويبررون بها ما يذهبون إليه من تأويلات وتعليقات، ولهذا لاحظ الدارسون ارتباط النحو العربي بعلوم أخرى كعلم العقيدة الإسلامية وعلم الكلام، والسؤال المطروح هنا: هل هذه العلوم جزء لا يتجزأ منه أم أنها ألصقت به لخصوصية في المنهج؟ هذا ما تحاول الدراسة أن تجيب عنه، وقد أشار كثير من الدارسين إلى هذه العلاقة، غير أنهم لم يوضحوا ما إذا كان ارتباط النحو العربي بهذه العلوم حتمي أو أنه مسلك اختياري سلكه بعض النحاة، لهذا يهدف البحث إلى الكشف عن طبيعة هذه العلاقة من خلال الأمثلة والشواهد المنتقاة، وعلى هذا الأساس تصبح أحكام الدارسين للنحو العربي أحكاماً خالية من المبالغة أو التجني، ذات منحنى علمي دقيق وموضوعي.

العرض:

إن المتتبع لكثير من مسائل النحو المختلفة يلاحظ أن هناك علومًا أثرت تأثيراً واضحاً في النحو العربي، فأخرجته من البحث اللغوي الصرف إلى غيره، من هذه العلوم: علوم الشريعة بأنواعها، من فقه وتفسير وعقيدة وغيرها، يضاف إلى ذلك علم الفلسفة وما ارتبط به من منطق وكلام، ولعل أوضحها أثراً علم الكلام وعلم العقيدة الإسلامية، ويمكن القول بشكل مجمل أنّ أثر علم الكلام بدأ واضحاً في المباحث الأصولية للنحو العربي، أمّا أثر العقيدة الإسلامية فتجلى في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية الكريمة. وهذه أمثلة مختارة من هذا وذاك:

1- أثر علم الكلام في أصول النحو:

يقوم النحو العربي على أصلين بارزين متفق عليهما هما: السماع والقياس، وفي كل منهما تأثرٌ بعلم الكلام، نلمس ذلك واضحاً بيّناً في الآتي:

1-1 السماع:

عناية النحويين بالسماع عن العرب كانت واضحة جداً، خصوصاً في البدايات، وهذا منهج علمي ثابت لكل من أراد أن يدرس لغة ما، لا بدّ له أن يسمع عن فصاحتها ثم يضع على هذا الأساس القواعد والنظريات، ونذكر هنا بما ورد أنّ الكسائي سأل الخليل: من أين لك هذا العلم؟ أجاب الخليل: " من بوادي الحجاز ونجد وتمامة"². لكن الذي يعيننا من السماع ما له علاقة ببحثنا وهو أثر علم الكلام فيه.

من أبرز قضايا السماع والتي لعلم الكلام فيها أثر، مسألة خبر الآحاد، ومدى الاعتداد به. وخبر الآحاد هو نقيض التواتر، وهما مصطلحان شاع استعمالهما عند علماء الحديث والأصول والكلام والنحو، ولعل علماء الحديث هم أول من أبدع هذين المصطلحين لسببين:

- علم الحديث من العلوم الأولى التي ظهرت في وقت مبكر في الثقافة الإسلامية.

- علم الحديث علم يقوم أساساً على الرواية، فالرواية مبتدأه ومنتهاه.

يعرّف علماء الحديث "التواتر" بقولهم: " التواتر خبر جماعة يفيد بنفسه العلم بصدقه"، ويعرفون الآحاد بقولهم: " هو خبر لم ينته إلى حدّ التواتر سواء كثرت روايته أو قلت".³ أما المجال التطبيقي للتواتر والآحاد، فيكاد يجمع الفقهاء والمتكلمون والنحويون على أن التواتر دليل قطعي من الأدلة⁴، أما الآحاد فمختلف فيه، فمنهم من يراه دليلاً ظنياً لا يفيد العلم، وهذا ما ذهب إليه المتكلمون وبعض الفقهاء، ومن ثم فلا يستدل به على أمور الاعتقاد، ومنهم من يراه دليلاً كافياً للعلم والعمل إذا اجتمعت له قرائن.⁵ يذهب أبو البركات الأنباري (577هـ) المذهب الأول متأثراً بما عليه الذين بحثوا في العقيدة الإسلامية من أهل الكلام، فيعرفه بقوله: " وأما الآحاد فما انفرد بنقله بعض أهل اللغة ولم يوجد فيه شرط التواتر، وهو دليل مأخوذ به."⁶ ثم يعلق على إفادة خبر الآحاد بقوله: " واختلفوا في إفادته، فذهب الأكثرون إلى أنه يفيد الظن، وزعم بعضهم أنه يفيد العلم، وليس بصحيح؛ لتطرق الاحتمال عليه، وزعم بعضهم أنه إن اتصلت به القرائن أفاد العلم ضرورة كخبر التواتر لوجود القرائن"⁷.

يفهم من كلام الأنباري أنه مع رأي الأكثرين في أن خبر الآحاد يفيد الظن ولا يفيد العلم لكنه لا يرى مانعاً من أن يجاري زعم بعضهم في أنّ خبر الواحد يفيد العلم ضرورة إذا اجتمعت له قرائن قوّته، وهذا لسببين:

- إنّ جمهور علماء الشريعة يرون أنّ خبر الآحاد تثبت به العقائد إذا اجتمعت له قرائن.

- إنّ مرويات اللغة ليست كلها متواترة بل كثير منها آحاد.

2-1 القياس:

إنه الأصل الثاني من أصول النحو العربي، واعتماد النحاة عليه في استنباط الأحكام وصوغ القواعد لا يقل شأنًا عن السماع، بل إنّ النحو كله قياس. والقياس في النحو ذو أركان أربع: المقيس والمقيس عليه والعلّة والحكم، والذي يعيننا من هذه الأركان ركن العلة لما له من صلة بالأثر الكلامي في النحو العربي. فالتعليل النحوي مدين للبيئة الفكرية التي عاشها النحويون خلال الأطوار المتعاقبة التي مرّ بها النحو العربي. ولهذا تلونت العلة النحوية بثلاثة ألوان، فكان منها العلة اللغوية الصرفة التي لا صلة لها بأيّ علم من العلوم المعاصرة للنحو آنذاك، وكان منها العلة الفقهية التي سلك فيها المعللون مسلك الأصوليين من الفقهاء، وكان منها العلة الكلامية التي ينحو أصحابها منحى عقليا صرفا، فهم يتفلسفون ويتمنطقون، ولا حدود لهم في ذلك⁸، إن هذا اللون الثالث من التعليل النحوي، أقصد العلة الكلامية، كثيرٌ جدًّا في مصنفات علماء السلف، وسنختار منه هذه النماذج، بحسب ما يسمح به المقام:

● العلة الواحدة لا يصدر عنها إلاّ معلول واحد:

أورد ابن جني في باب "التقديرين المختلفين لمعنيين مختلفين" يقول: "...فمن ذلك قولهم: مررت بزبد وما كان نحوه مما يلحق من حروف الجر معونة لتعدي الفعل، فمن وجه يعتقد في الباء أنّها بعض الفعل من حيث كانت معدية وموصولة له... فهذا وجه اعتداده كبعض الفعل، وأمّا وجه اعتداده كجزء من الاسم فمن حيث كان مع ما جره في موضع نصب."⁹

علل ابن جني هنا للحروف التي يتعدى بها الفعل كالباء في قولك: "مررت بزبد"، ففي رأيه هي جزء من الفعل كهمزة التعدي ونحوها، وهي جزء من الاسم لأنّها مع الاسم في موضع نصب، يفهم من هذا أن المعنيين المختلفين لا يعلل لهما إلاّ بعلتين مختلفتين، فلا يجوز في رأيه، أن يعلل بعلّة واحدة لمعنيين مختلفين، وهذا الكلام في معناه البعيد انعكاس لتصور اعتقادي خالف فيه المعتزلة، وابن جني على مذهبهم، الأشاعرة، يقول الرازي: "العلة الواحدة يجوز أن يصدر عنها أكثر من معلول واحد عندنا (يقصد الأشاعرة)، خلافا للفلاسفة والمعتزلة"¹⁰، فالمعتزلة يرون أن العلة الواحدة لا يصدر عنها إلاّ معلول واحد، بخلاف الأشاعرة الذين يرون بجواز استناد آثار متعددة إلى مؤثر واحد بسيط، كاستناد جميع الممكنات إلى الله سبحانه.¹¹

● لا يكون الشيء علة نفسه:

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

ردّ ابن جيّ على المبرّد عندما علّل لسكون اللام في مثل " ضَرَبْتُ " و " ضَرَبْتُ " مع تحريك الضمير، يقول: "... لكن ما أجازته أبو العباس وذهب إليه من تسكين اللام لحركة الضمير، وتحريك الضمير لسكون اللام، شنيع الظاهر... ألا ترى أن الشيء لا يكون علة نفسه، وإذا لم يكن كذلك، كان من أن يكون علة علته أبعد."¹²

إنّ رفض ابن جني لتعليل المبرّد إنّما يقوم على أساس كلامي محض، فمن قواعد المشتغلين بعلم الكلام أنّ الشيء لا يكون علة نفسه، وقد أشار إلى هذا التفتزاني عندما تناول قضية التسلسل¹³ وعلاقتها بالعلة بحيث لا يصح أن تكون علة مجموع السلسلة هي السلسلة نفسها، يقول: " لو ترتبت سلسلة الممكنات لا إلى نهاية لاحتاجت إلى علة، وهي لا يجوز أن يكون نفسها ولا بعضها لاستحالة كون الشيء علةً لنفسه ولعلله."¹⁴

وشبيهه بالمسألة السابقة ما أورده الأشموني عندما فرق بين المفعول المطلق والمفعول لأجله، فالأول من أغراضه التأكيد، أما الثاني فيؤتى به للتعليل، فلا يجوز أن يكون "إحساناً" في قولك: " أحسنت إليه إحساناً" مفعولاً لأجله؛ لأنّ إحساناً لا تصلح أن تكون علة للفعل لأنّ الشيء لا يعلل بنفسه.¹⁵ ويؤكّد هذا الصبان في حاشيته على كلام الأشموني مستدلاً بكلام الرضي الاسترأبادي في مثل قولك: " ضربته تأديباً "، يقول: " بقي أنّ التأديب هو الضرب كما صرّح به الرضي¹⁶، فلا يصحّ أن يكون علةً للضرب لأنّ الشيء لا يكون علة نفسه."¹⁷

3-1 نظرية العامل:

إذا كان القياس هو الأساس الذي قام عليه النحو العربي، فإنّ العامل هو حجر الزاوية فيه، والقول بالعامل قديم قدم النحو العربي، أصيل فيه، وإن الآراء التي تربط العامل في النحو العربي بثقافة اليونان والسريان آراء تقوم على أدلة لا تثبت بحال¹⁸. لكنّ الأمر المسلّم به في هذا الباب أنّ النحو العربي في حدّ ذاته لم يكن بمعزل عن الثقافة الإسلامية التي نشأ وازدهر في رحابها، شأنه في ذلك شأن علوم النحو لدى الحضارات الأخرى¹⁹، لذلك فالمعتقد السائد لدى النحاة المسلمين، وهم أصلاء في بيئتهم وثقافتهم، أنّ حوادث الكون صغيرها وكبيرها، خفيها وظاهرها، تحكمها قوانين ثابتة ونواميس لا تتغير، والآيات التي تشير إلى ذلك في القرآن الكريم كثيرة منها قوله تعالى: ﴿ فَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَبْدِيلًا وَلَنْ تَجِدَ لِسُنَّتِ اللَّهِ تَحْوِيلًا ﴾ [فاطر 43] وقوله سبحانه: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴾ [القمر 49]

ومن العلوم التي عاصرها النحاة وأشربوا بها علم الكلام الذي يبحث في مسائل العقيدة المختلفة ومنها أحكام الموجودات، فكل حادث لا بد له من محدث، وكل فعل لا بد له من فاعل، وكل أثر لا بد له من مؤثر، وهكذا كان لهذه القوانين الأولية انعكاس على الفكر النحوي لدى

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

العرب، فقالوا: إنّ كل معمول لا بد له من عامل، وكل فعل لا بد له من فاعل، فكل الظواهر الإعرابية إنما ترجع إلى شيء يسمى العامل²⁰، فهذا ابن هشام يعرف الإعراب بقوله: " الإعراب هو أثر ظاهر أو مقدّر يجلبه العامل في آخر الاسم المتمكن والفعل المضارع"²¹.

فنظرية العامل في النحو العربي نظرية أصيلة، وهي مدينة في وجودها للثقافة الإسلامية بوجه عام، والعقيدة الإسلامية بشكل خاص، ولما عزم النحاة على تطبيق هذه النظرية احتاجوا إلى منهج ونمط في التفكير، مع ضوابط وقوانين، فوجدوا في متناولهم علم الكلام، وهو العلم المتخصص في بحوث العقيدة الإسلامية أساسًا، مستفيدًا مما في الفلسفة والمنطق من آليات البحث والتمحيص.

إنّ تطبيقات نظرية العامل في الدرس النحوي كانت في أول عهدها أقرب إلى البحث اللغوي الخالص، خصوصًا ما قبل عصر سيبويه، فهذا عيسى ابن عمر الثقفي يبحث في عامل الرفع في قولك: " ادخُلُوا الأوْلُ فالأوْلُ " بدلًا من نصبها على الحال، فيجيب بأنها رفعت على تقدير فعل، أي ليدخل الأوْلُ فالأوْلُ"²²، أما الخليل فيرى في أن اسم إنّ منصوبٌ بما لشبهها بالفعل غير أنها أقل مرتبة منه؛ إذ لا يجوز تقدم خبرها على اسمها²³ ناهيك عن أن يتقدم خبرها عليها مع اسمها.

أما بعد سيبويه فقد شابه البحث النحوي البحث الكلامي، إن لم نقل التحم به، وهذه بعض النماذج:

● العامل سابق للمعمول:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في كلّ من المبتدأ والخبر، فذهب جمهور البصريين إلى أنّ المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالمبتدأ، وذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ والخبر يترافعان، فكل منهما عامل في صاحبه لحاجة كلّ منهما إلى الآخر.

يردّ الأنباري على كلام الكوفيين من وجهين:

أولهما أنّ هذا لا يصح لأنّ العامل سبيله أن يقدر قبل المعمول، وهذا يعني أنّ كل واحد منهما لا بدّ أن يكون قبل الآخر، وذلك محال وما يؤدي إلى المحال محال.

ثاني الوجهين أن العامل في الشيء ما دام موجودًا لا يدخل عليه عامل غيره؛ لأنّ عاملا لا يدخل على عامل²⁴.

واضح جدًّا أن الأنباري بنى رده على الكوفيين على قواعد كلامية معروفة هي أن المحدث سابق لحدثه، والفاعل سابق لفعله، معنى ذلك أنّ مرتبة العامل مقدمة على مرتبة المعمول، وهو ما يؤكده علماء العقيدة بأنّ العالم مُحدثٌ والله سبحانه مُحدثٌ له، ووجود الله في ذاته أزلي.²⁵

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

● لا يعمل عاملان في معمول واحد:

بنى النحاة على هذه القاعدة باب التنازع، واختلف البصريون والكوفيون في الإعمال، فذهب البصريون إلى إعمال الثاني لقربه، بينما ذهب الكوفيون إلى إعمال الأول لسبقه²⁶، بينما ذهب الفراء من الكوفيين في ما حققه الرضي عنه، أنه يجيز إعمال العاملين في المتنازع، ثم يعلق بعد ذلك الرضي على رأي الفراء قائلاً: " لكنّ اجتماع المؤثرين التامين على أثر واحد مدلول على فساده في الأصول، وهم يُجرون عوامل النحو كالمؤثرات الحقيقية."²⁷

ينبه الرضي هنا إلى فساد رأي الفراء باستعمال أدوات الكلاميين ومصطلحاتهم، فالمؤثر والأثر عند الكلاميين يقابلهما العامل والمعمول عند النحاة.

● لا يجوز أن يكون العامل عدماً:

اختلف البصريون والكوفيون في عامل الرفع في الفعل المضارع، فذهب البصريون إلى أنه يرتفع لقيامه مقام الاسم، وذهب الكوفيون إلى أنه يرتفع لتعريفه من العوامل الناصبة والجازمة²⁸، وُرِدَّ على الكوفيين بأن التجرد من عوامل النصب والجزم عدميّ، والرفع وجودي والعدمي لا يكون علّة للوجودي،²⁹ معنى ذلك أنه إذا كان العدمي لا يصلح أن يكون علّة للوجودي، فاستحالة كونه عاملاً فيه من باب أولى.

● لا يجوز أن يكون العامل عاملاً ومعمولاً في الوقت نفسه:

جاء في الكتاب لسيبويه: " لا يجوز لك أن تقول للمخاطب: "اضربك" ولا "اقتلك" ولا "ضربتك"، لما كان المخاطب فاعلاً وجعلت مفعوله نفسه، قُبِح ذلك"³⁰، يقصد سيبويه أن الضمير الفاعل في فعل الأمر وغيره المسند إلى المخاطب واجب الاستتار، يشرح السيراني قبح هذا الاستعمال اللغوي فيقول: "لأن المفعول الصحيح ما اخترعه فاعله وأخرجه من العدم إلى الوجود نحو خلق الله للأشياء ... لأنه لا بد من أن يكون الفاعل موجوداً قبل وجود المفعول."³¹

لم يكتفِ السيراني بما جاء على لسان سيبويه من أنّ هذا الاستعمال قبيح تمجده لغة العرب، وإنما ربط ذلك بأمور اعتقادية تتعلق بالحق سبحانه خالق الكائنات، فوجوده قبل وجودها، وهو الذي خلق الكائنات أي أوجدها من عدم دون مثال سابق.

2- أثر العقيدة الإسلامية في التوجيه الإعرابي للآيات القرآنية:

من المسلم به أنّ أحكام النحو استنبطت من كلام العرب لحفظ لغة القرآن من اللحن، والقرآن الكريم نزل بلغة العرب، والآية القرآنية الكريمة عندما توافق القاعدة النحوية، فإنّ الآية في ذلك تعمل على تقوية القاعدة وترسيخها وتثبيتها، غير أن ذلك ليس مع كل آي القرآن، فكم من آية خالفت صريح الحكم النحوي المبني على الفصح من كلام العرب، والأمثلة على ذلك كثيرة ومشهورة، منها قوله تعالى: ﴿ قَالُوا إِنَّ هَذَا لَسَاحِرٌ ﴾ [طه 63] ، وهذا الذي جعل عائشة ؓ وهي القرشية الخبيرة بكلام العرب، عندما سئلت عن الآية تقول: " هذا خطأ من الكاتب³²"، ومثل ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء 3] ، ومثلها قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَمُوا كَثِيرٌ مِنْهُمْ ﴾ [المائدة 71] وهكذا.

لسنا هنا في مقام عرض الآيات القرآنية المخالفة للمطرّد من قواعد النحو، ولكننا نركز هنا على آي العقيدة، فكم من آية تشي بما يجب أن تكون عليه عقيدة المسلم، ولكنها في الوقت نفسه تخالف المطرّد من قواعد النحو، فيقع النحاة بين اختيارين: إمّا عقيدة صحيحة وقاعدة مستثناة، أو قاعدة مطرّدة وعقيدة فيها دَحْنٌ أو باطلة من أساسها، ومن المؤكّد أنّهم يختارون الوجه الأول، وهذه أمثلة:

• قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَإِذَا قَضَىٰ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُنْ فَيَكُونُ ﴾ [البقرة 117]

الشاهد في الآية قوله تعالى: ﴿ فَيَكُونُ ﴾ قرأها السبعة بالرفع إلّا ابن عامر فإنه قرأها بالنصب ﴿ فَيَكُونُ ﴾، فأما قراءة الرفع فكان توجيهها من وجهين:

- الفاء فيها استئنافية و "يكونُ" خبر محذوف، والتقدير " فهو يكون".

- الفاء فيها عاطفة، حيث عطفت "يكون" على ما قبلها "يقولُ"³³

أما قراءة النصب فهناك من أقرّها وهناك من ردّها:

- أما الذي أقرّها فقد حكم بالظاهر، ظاهر اللفظ، وهذا منهج أهل السنة والجماعة في التعامل مع نصوص العقيدة، وعليه فالأمر حقيقي، ولا يجوز إحالة الظاهر إلى الباطن من التأويل بغير برهان³⁴، فالفعل المضارع منصوب بـ "أنّ" مضمرة وجوبًا بعد الفاء لأنّه مسبوق بطلب هو "كن".

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

- وأما الذي ردّ قراءة النصب فقد عدّ الأمر ليس حقيقياً، وراح يبحث في مسائل اعتقادية أخرى، يقول أبو حيان الأندلسي: "ظاهر الآية يدل على أن الله تعالى إذا أراد إحداث شيء قال له: كُنْ ... لكنّ دليل العقل صدّ عن اعتقاد مخاطبة المعدم، وصدّ عن أن يكون الله تعالى محلاً للحوادث لأنّ لفظة "كُنْ" محدثة... فلا خطاب ولا قول لفظياً، وإنما ذلك عبارة عن سرعة الإيجاد."³⁵

خلاصة هذا الرأي أن الأمر في "كُنْ" ليس أمراً على حقيقته إنما هو خير جاء على صيغة الأمر مثله في ذلك مثل التعجب بصيغة "أفعل به"، وما دام الأمر كذلك لم ينتصب في جوابه بالفاء إلاّ لضرورة، كما أنّ من شرط النصب بالفاء في جواب الأمر أن ينعقد منهما شرط وجزاء، نحو: ائني فأكرمك، تقديره: إن أتيتني أكرمك، وههنا لا يصح ذلك.³⁶

• قوله تعالى: ﴿أَأْمِنْتُمْ مَن فِي السَّمَاءِ أَن يَخْسِفَ بِكُمُ الْأَرْضَ﴾ [الملك 16]

تضمنت الآية تهديداً للكفرة بقوله: "هل أمنتُم الله أن يخسف بكم الأرض"، و"الله" هو المشار إليه بقوله سبحانه: ﴿فِي السَّمَاءِ﴾، وحرف الجر "في" يعني عند النحاة الظرفية مكاناً وزماناً، وقد يتضمن معانٍ أخرى: كـ"على"، أو "مع"، أو "من"، أو "إلى"، أو "التعليل" أو "المقايسة".³⁷

فما المعنى الذي تضمنته "في" في الآية الكريمة؟

لا يمكن أن تتضمن "في" معنى الظرفية لأنّ الله سبحانه ليس بمتحيز في جهة، والتقدير: "من في السماء ملكوته"، وخصّ السماء بالذكر لأنها مسكن ملائكته وثمّ عرشه وكرسيه واللوح المحفوظ، وقيل "مَنْ" على حذف مضاف، أي: خالق من في السماء، وقيل المراد بـ"مَنْ" هم الملائكة، ومنهم جبريل المكلف بالخسف، وقيل "مَنْ" بمعنى "عَلَى" لكنه علوّ قهر وقدرة لا علوّ مكان.³⁸

وإذا عللنا اختلاف التقديرات لقوله تعالى: ﴿مَنْ فِي السَّمَاءِ﴾ لوجدنا أنّ الأمر عندما يتعلّق بالحق سبحانه فإنّه تعالى منزّه عن الظرفية، ولذلك ينأى النحاة بـ"في" أن يكون لها هذا المعنى في السياق، ولو تضمنت معنى "على"، ولذلك يجنحون إلى تأويلات تقبلها الصناعة النحوية، وفي الوقت نفسه تُبعد "في" من أن تتضمن معنى الظرفية؛ لأنّ الأمر يتعلّق به عز وجل.

• قوله تعالى: ﴿فَأْمِنُوا بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةً انْتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾ [النساء 171]

Non-linguistic fields in Arabic grammar (Examples and evidences)

لا خلاف بين القراء في قراءتها، فكلهم قرأها بالرفع ﴿وَلَا تَقُولُوا ثَلَاثَةٌ﴾، وكذلك النحاة اتفقوا على رفعها، لكنهم اختلفوا في تقدير المحذوف، فذهب بعضهم إلى أنّ المحذوف "الأرباب" ³⁹، وذهب آخر إلى أنّ المحذوف المبتدأ وخبره مقدم والتقدير "لنا آلهة" ، و"ثلاثة" صفة للمبتدأ. ⁴⁰

والملاحظ أنّ الخلاف في المحذوف مرده إلى أساس اعتقادي، إذ نفي التثليث عن الآلهة لا يستلزم نفي التثنية، ولذلك فتقدير المحذوف "لنا آلهة" يجعل المنهي عنه هو ما ادعوه بألسنتهم لا ادعاء التثليث فحسب.

• قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى 11]

من بديهيات العقيدة في الإسلام أنّ الله سبحانه منزّه عن أن يكون له مثل أو ند. ⁴¹

هذا هو المعنى الذي توحى به الآية الكريمة، لكن الذي لفت الانتباه في الآية هو هذه الكاف، أهي للتشبيه، بالنظر إلى معناها الأصلي، أم لغرض آخر؟

إن كانت للتشبيه، فالمعنى يناقض عقيدة التوحيد، حيث يصبح معنى الآية:

" ليس مثلاً مثله شيء؛" لأن من قال هذا فقد أثبت المثل لله، والله سبحانه منزّه عن ذلك. ⁴² لذلك ذهب علماء اللغة في إعرابها مذاهب شتى، فهي عند قوم زائدة ⁴³، وعند آخرين أن الزائد ليس الكاف، وإنما "مثل" ⁴⁴، ومنه قوله تعالى: ﴿فَإِنْ آمَنُوا بِمِثْلِ مَا آمَنْتُمْ بِهِ فَقَدْ اهْتَدَوْا﴾ [البقرة 137]

أو كقول أوس بن حجر: (من المتقارب)

وَقَتَلَى كَمِثْلِ جُدُوعِ النَّخِيلِ تَعَشَّاهُمْ مَطَرٌ مُنْهَمِرٌ ⁴⁵

أي: كجدوع النخيل.

وقول رابع هو أنّ العرب إذا أرادت المبالغة في نفي الوصف عن المخاطب قالوا: مثلك لا يفعل كذا

ومنه قول قيس بن الملوح: (من الطويل)

عَلَى مِثْلِ لَيْلَى يُقْتُلُ الْمَرْءُ نَفْسَهُ وَإِنْ بَاتَ مِنْ لَيْلَى عَلَى الْيَأْسِ طَاوِيًا⁴⁶

والخلاصة مما سبق أنّ الكاف في الآية الكريمة صلة جيء بها للتأكيد، وهذا معهود في كلام العرب، والقول بعدم الزيادة يوقع في محذور من محظورات العقيدة كما بيّنا، وللشيخ السمين الحلبي (756هـ) تعليق لطيف على كلام أبي البقاء العكبري (616هـ) بخصوص هذه المسألة، يقول أبو البقاء: " ولو لم تكن زائدة لأفضى ذلك إلى المحال، إذ كان يكون المعنى: أنّ له مثلاً، وليس لمثله مثل، وفي ذلك تناقض؛ لأنه إذا كان له مثل فلمثله مثل وهو هو، مع أنّ إثبات المثل لله تعالى محال⁴⁷. " يقول الحلبي: " وهذه طريقة غريبة في تقرير الزيادة، وهي طريقة حسنة فيها حسن صناعة".⁴⁸

خاتمة:

يتبين لنا مما سبق أن النحو العربي في كثير من مسائله كان بمثابة المرآة التي انعكست عليها ثقافة العصر، ومن عناصر هذه الثقافة علم الكلام وعلم العقيدة، حتى إن النحويين خرجوا في بعض المسائل عن الطبيعة اللغوية للدرس النحوي إلى مجالات أخرى غير لغوية، ولهذا يمكن تسجيل النتائج الآتية:

- النحو العربي في نشأته وتطوره مدين إلى عناصر ثقافية أخرى تبنّاها النحاة، ولم يفكروا في التخلص منها؛ مما يجعل الدعوة إلى نحو عربي خالٍ من أي أثر كلامي أو اعتقادي ضرباً شبيه بالمستحيل.
- التحام النحو العربي بقضايا العقيدة الإسلامية، وآليات التفكير الكلامي، تؤكد أن هذا العلم كان في خدمة لغة الإسلام وعقيدة الإسلام، وهذه خصوصية من خصوصياته تميّز بها عن نحو اللغات الأخرى.
- إنّ الكشف عن أثر العقيدة الإسلامية وعلم الكلام في النحو العربي لا يتأتى إلا في مستويات البحث العميق، وهذا يرد على القول بأنّ صعوبة النحو العربي مردها إلى امتزاجه بالعقيدة الإسلامية وعلم الكلام، فهذا الأثر لا يظهر في المستويات الدنيا من البحث النحوي؛ مما يجعل القاعدة النحوية سهلة ميسورة للمبتدئين، أما ما فوق ذلك فللباحثين المتخصصين.

التوصيات:

في ختام هذا البحث يمكن أن نخرج بالتوصيات الآتية:

- علاقة النحو العربي بالعبقيدة الإسلامية وعلم الكلام علاقة وطيدة فيها ما يخدم النحو بشكل مباشر وفيها ما هو ضرب من الترف الفكري، وعليه فتميز هذا من ذلك يحتاج إلى مزيد من الدراسة والبحث العميق.
- إن البحوث النحوية المعمقة لا توثق أكلها إلا إذا كان الباحث على دراية كافية بعلم العقيدة الإسلامية ومعها علم الكلام والمنطق؛ لذلك يطلب من الدارسين في هذا المستوى من البحث النحوي أن لا يغفلوا عن طلب هذا اللون من الثقافة العربية الإسلامية.

الهوامش:

- 1 - ابن جني(392هـ)، الخصائص، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، (د.ت)، 35/1
- 2 - ياقوت الحموي(626هـ) ، معجم الأدياء ، تحقيق: إحسان عباس ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت ، لبنان ، ط 1 ، 1993 ، 169 /13
- 3 - محمد بن سليمان الكافيجي(879هـ)، المختصر في علم الأثر، تحقيق: علي زوين، مكتبة الرشد، الرياض، ط1، 1407هـ، ص114
- 4 - ينظر: مصطفى أحمد بختيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، دار البصائر، القاهرة، ط1، 1433هـ/2012م، ص 90، 91
- 5 - ينظر نفسه ، 97، 98
- 6 - أبو البركات عبد الرحمن الأنباري(577هـ)، مع الأدلة في أصول النحو، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الفكر، بيروت، ط2، 1391هـ/1971م، ص 84
- 7 - الأنباري، مع الأدلة، الصفحة نفسها.
- 8 - ينظر: محمد خير الحلواني، أصول النحو العربي، دار افريقيا الشرق، الدار البيضاء، المغرب، 2011، ص 108 وما بعدها.
- 9 - ابن جني، الخصائص، 342 /1
- 10 - فخر الدين محمد بن عمر الرازي (606هـ)، محصل أفكار المتقدمين والمتأخرين من العلماء والحكماء والمتكلمين، المطبعة الحسينية، القاهرة، مصر، (د.ت) ص 105
- 11 - ينظر: مصطفى أحمد بختيت، أثر العقيدة الإسلامية وعلم الكلام في النحو العربي، ص243، 244
- 12 - ابن جني، الخصائص، 185 /1
- 13 - التسلسل مفهوم يرتبط بالحق سبحانه فهو واجب الوجود وليس ممكن الوجود، بحيث لو كان ممكن الوجود لتساوى مع سائر الكائنات، ووجود الكائنات الممكن يقوم على تسلسل لا نهائي في الماضي والمستقبل. ينظر في تعريف التسلسل:

- علي بن محمد الجرجاني(489هـ)، التعريفات، دار الكتب العلمية، ط1، 1403هـ، 1983، ص 57
- 14 - سعد الدين مسعود بن عمر التفتزاني، شرح العقائد النسفية، تحقيق: علي كمال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د.ت)، ص 116
- 15 - ينظر: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (1206هـ)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1417هـ/ 1997م، 2/ 180، 181
- 16 - الرضي الاسترابادي(686هـ)، شرح الرضي على الكافية، من عمل: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قار يونس، بنغازي، ليبيا، ط2، 1996، 1/ 510
- 17 - الصبان، حاشية الصبان على شرح الأشموني، 2/ 181
- 18 - ينظر: مصطفى بن حمزة، نظرية العامل في النحو العربي، (دراسة تأصيلية وتركيبية) (دون دار طبع)، ط1، 1425هـ/ 2004م، ص 154 وما بعدها
- 19 - ينظر: مصطفى أحمد بخيت، أثر العقيدة وعلم الكلام في النحو العربي، ص 259
- 20 - ينظر: المرجع نفسه، ص 260
- 21 - ابن هشام الأنصاري(761هـ)، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا، (د.ت) ص 41
- 22 - ينظر: أبو عثمان عمرو بن قبرسيويه(180هـ)، الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط3، 1408هـ/ 1988م، 1/ 398
- 23 - ينظر: المصدر السابق، 2/ 131
- 24 - ينظر، أبو البركات عبد الرحمن الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، ط1، 1424هـ/ 2003، ص 38، 40، 41
- 25 - ينظر، التفتزاني، شرح العقائد النسفية، ص 40، 47، 59
- 26 - ينظر، الرضي الاسترابادي، شرح الرضي على الكافية، 1/ 204
- 27 - نفسه، 1/ 206
- 28 - ينظر، الأنباري، الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، 2/ 448
- 29 - الصبان، حاشية الصبان، 3/ 406
- 30 - سيبويه، الكتاب، 2/ 366
- 31 - أبو سعيد الحسن بن عبد الله السيرافي(368هـ)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2008
- 32 - أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء(207هـ)، معاني القرآن، تحقيق: محمد علي النجار وأحمد يوسف نجاتي، عالم الكتب، ط3، بيروت، 1402هـ/ 1983 م، 2/ 183
- 33 - ينظر: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد(403هـ)، حجة القراءات، تحقيق: سعيد الأفغاني، دار الرسالة، (د.ت) ص 111
- 34 - ينظر: محمد بن جرير الطبري(310هـ)، جامع البيان في تأويل القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، مؤسسة الرسالة، ط1، 1420هـ/ 2000، 2/ 547
- 35 - أبو حيان الأندلسي(745هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت، (د.ط) 1420هـ/ 1/ 585
- 36 - ينظر: السمين الحلبي(756هـ)، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد خراط، دار القلم، دمشق، (د.ت)، 2/ 89، 90
- 37 - ينظر: جلال الدين السيوطي(911هـ)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، القاهرة، (د.ت) 2/ 447
- 38 - ينظر: أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 10/ 226، 227
- 39 - ينظر: تفسير الطبري، 9/ 422، 423 و أبو حيان الأندلسي، البحر المحيط، 4/ 131
- 40 - ينظر: محي الدين الدرويش، إعراب القرآن وبيانه، دار الإرشاد للشئون الجامعية، حمص، سوريا، ط4، 1415هـ، 2/ 391

- 41 - ينظر: عبد الرحمن البراك، شرح العقيدة الطحاوية، إعداد: عبد الرحمن السديس، دار التدمرية، ط2، 1429هـ/2008، ص30
- 42 - ينظر: أبو إسحاق الزجاج، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1408هـ/1988م، 4/395
- 43 - ينظر: تفسير الطبري، 21/509
- 44 - ينظر: أبو عبد الله محمد بن أحمد القرطبي(671هـ)، الجامع لأحكام القرآن، 16/008
- 45 - البيت في الديوان هكذا:

وَقَتَلَى كَيْثَلٍ جُدُوعِ النَّخِيلِ تَعَشَّاهُمْ مُسْبِلٌ مِنْهُمْ

- أوس بن حجر، الديوان، تحقيق: محمد يوسف نجم، دار بيروت للطباعة والنشر، (د.ط) 1400هـ/1980م، ص30
- 46 - قيس بن الملوح، الديوان، رواية أبي بكر الوالي، دراسة وتعليق: يسري عبد الغني، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1420هـ/2000م، ص57
- 47 - في الأصل: "ولو لم تكن زائدة لأفضى إلى الحال". ينظر:
- أبو البقاء العكبري، إملاء ما من به الرحمان من وجوه الإعراب والقراءات في جميع القرآن، شركة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، القاهرة، 1389هـ/1970م، 2/224
- 48 - أبو العباس شهاب الدين، المعروف بالسمين الحلبي، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم دمشق، (د.ط)، 9/545